مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **13/10/2020**

نص السؤال

الزعم أن الإمام مُسلمًا كان يروي عن الضعفاء والمتروكين

الجواب التفصيلي

الإمام مسلما كان يروي عن الضعفاء والمتروكين(*)

هة:

ض المغالطين في الإمام مسلم، زاعمين أنه لم يتحر الدقة في اختيار من روى عنهم.

بروايته عن سعد بن سعيد الأنصاري وهو ضعيف، فقد ضعفه الإمام أحمد والنسائي والترمذي، وذكره العقيلي في الضعفاء.

رمون من وراء ذلك إلى الطعن في أحد أصح كتابين بعد كتاب الله - سبحانه وتعالى - والتشكيك فيما جاء فيهما من سنة صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

هة:

1) لم يرو مسلم عن المتروكين - كما يدعي هؤلاء - وإنما روى عن المتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، ولا عيب عليه في ذلك؛ إذ قد يكون الراوي ضعيفًا عند غيره ثقة عنده، أو أنه قد روى عنه في الشواه

2) جمهور أئمة الجرح والتعديل على توثيق سعد بن سعيد الأنصاري، وأما تضعيف من ضعفه فيحمل على أنه ضعف نسبي ينزل به رتبة عن الثقة، بيد أنه لا يقل عن رتبة حسن الحديث إن لم يكن أحسن حالا من

يل:

ية:

، أن الإمام النووي - رحمه الله - قد رد على هذه الشبهة في مقدمته لشرح صحيح مسلم؛ إذ يقول: "عاب عائبون مسلما بروايته في " صحيحه " عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية، ا

عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل؛ لأن ذلك فيما إذا كان الجرح ثابتا مفسر السبب، وإلا فلا يقبل الجرح إذا لم يكن كذا، وقد قال الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي وغيره:

الحديث أولا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلا، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيها تنبيه على فائدة فيما قدمه، وقد اعتذر الحاكم أبو عبد الله بالم

ثلراً بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن أخي عبد الله بن وهب، فذكر الحاكم أبو عبد الله أنه اختلط بعد الخمسين و

شافة النازل إليه مكتفيا بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تنصيصا، وهو خلاف حاله فيما رواه عنه الثقات أولا، ثم أتبعه بمن دونهم متابعة، وكأن ذلك وقع منه على حسب حضور باعث النشا

ابور" ذكرت لمسلم إنكار أبي زرعة فقال لي مسلم: إنما قلت: صحيح، وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق

د بن مسلم بن وادة، فجفاه وعائبه على هذا الكتاب، وقال له نحوا مما قاله لي أبو زرعة: إن هذا يطرق لأهل البدع، فاعتذر مسلم وقال: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت: هو صحاح، ولم أقل: إن ما لم أخرجه من ال

ل: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح، وليست له علة، فهو هذا الذي أخرجته.

قام وعر، وقد مهدته بواضح من القول لم أره مجتمعا في مؤلف، ولله الحمد.

لم"[1].

فيه"[2].

ال ما ذكرناه يتأكد أن مسلما لم يرو عن المتروكين كما ادعى هؤلاء، وإن كان قد روى عن المتوسطين الواقعين في الدرجة الثانية فإنه لا عيب عليه في ذلك؛ لأنه كان يتحرى في التخريج عنهم.

فه:

يث.

ى أن للإمامين الجليلين، البخاري ومسلم، دراية واسعة في ميدان نقد الروايات والأحاديث، ومعرفة تامة بعلل الحديث وأحوال الرجال، وأنهما قد وضعا في صحيحهما شروطا خاصة وعالية في ضبط المتون وانتقاء

قيل عن الإمام مسلم أنه روى عن الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، فجوابه أنه لا عيب عليه في ذلك لما مر آنفا من وجوه ردت على ذلك.

علمنا لماذا ضعف سعد بن سعيد الأنصاري؛ إذ لم يعتمد من ضعفه على سبب يفسر هذا الضعف، لاسيما وهو ثقة عند كثير من الأئمة؛ فضلا عن أنه ثقة عند الإمام مسلم، وناهيك به دقة وتحريا لمن يروي عنهم، ع

أقوال المجرحين لسعد بن سعيد والرد عليها:

يث [3].

يث"[4].

يف"[5].

م ذكره في كتاب الصيام من السنن الكبرى وحكى قول الإمام أحمد فيه.

يف"[6].

وي"[7].

وي"[8].

يث[9].

حمد[10]. قال الترمذي: "وسعد بن سعيد، هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه"[11].

"ولا ندري ما حجته، ومن هؤلاء الذين تكلموا فيه؟ إذ لابد عند نقد الرجال أن يعرف المعدل أو الجارح، مع بيان مرتبته في هذا الباب ومعرفة أسباب الجرح، فقد يكون ما ذكره سببا للجرح ليس بجارح عند أئمة هذ

ن ضعف سعد بن سعيد، نجد أن قول الإمام أحمد: ضعيف، جرح غير مفسر.

عيد"[13].

سد"[14].

"فكلمة ليس بالقوي إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، والنسائي يراعي هذا الفرق، فقد قال هذه الكلمة في جماعة أقوياء، منهم عبد ربه بن نافع، وعبد الرحمن بن سليمان الغسيل، فبين ابن حجر في ترجـ

ذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد بن سعيد من قبل حفظه - غير مبين أيضا؛ إذ لم يعرف الجارح ولا سبب الجرح.

ن سعيد غالبا ما يذكر إلى جانب أخويه الثقتين، وفي أكثر من موضع يذكر مع أخويه في سياق واحد، كما قال أحمد: ليس هو مثل هؤلاء، أعني أخويه، يحيى وعبد ربه، فهو بالنسبة إليهما ضعيف، ويؤيده قول ابن م

ر عمن يذكر إلى جنب ثقة وهو دونه بضعيف، أي: ضعيف بالنسبة إلى الثقة، وبعضهم يعبر عمن هو دون الثقة بلفظ توثيق، كما فعل ابن سعد عند ذكر الأخوين معا.

نب ضعاف رفع من شأنه، وهذا أمر مسلم به لدى من له عناية بهذا الشأن، قد سبر تراجم الرجال، وعارف بنهج المحدثين.

لك[16].

ثم هل كل من غلط أو أخطأ ضعيف؟

قال الذهبي في ترجمة الحسين بن ذكوان المعلم: "ضعفه العقيلي بلا حجة...، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم، وقال يحيى القطان مرة: فيه اضطراب، وذكر له العقيلي حديثا واحدا غيره يرسله، فكان ماذا؟ فمن هو"[18].

حمد، والنسائي والعقيلي والترمذي بيناه، وهو مقابل بتوثيق كثير من أئمة الجرح والتعديل، فقد وثقوه وعدلوه، ويضاف إلى ذلك ويقابله إخراج مسلم له في "الصحيح" والاحتجاج به.

ن وثق سعد بن سعيد من أئمة الجرح والتعديل:

- قال يحيى بن معين: "سعد بن سعيد: ثقة، وفي "سؤالات ابن محرز لابن معين" قال ابن معين: سعد بن سعيد: ثقة"[19].
- قال ابن أبي حاتم: "عن يحيى بن معين، قال: سعد بن سعيد: صالح...، وسمعت أبي يقول: سعد بن سعيد الأنصاري مؤد. قال أبو محمد: يعني أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع"[20].
- قال ابن سعد عنه: "ثقة، قليل الحديث دون أخيه، يعني عبد ربه"[21].

ه ابن عمار الموصلي: "ثقة، كما في تاريخ أسماء الثقات لأبي حفص عمر بن شاهين".

- وقال العجلي: مدني ثقة" [22].
- قال ابن حبان ذاكرا إياه في الثقات: "وكان يخطئ، لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول" [23].

ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري: ولسعد بن سعيد أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأسا بمقدار ما يرويه".

لح:"ثقة، قال ذلك مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال" في ترجمة سعد بن سعيد الأنصاري".

- وقال الدارقطني: "سعد بن سعيد بن قيس، أنكر عليه حديث عمرة عن عائشة، أن النبي صلى الله عليه وسلم:

ن صلاتين...»

[24] الحديث. والمحفوظ عن عائشة:«ما دخل علي النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد العصر إلا صلى ركعتين» [25] وليس به بأس.

لتنبيه رواية سعد بن سعيد في كتابه "التتبع على صحيحي البخاري ومسلم"، ولم يذكره في كتابه " الضعفاء والمتروكين".

- قال النووي في "المجموع شرح المهذب" حول حديث عائشة «كسر عظم الميت ككسره حيا»[26]: "رواه أبو داود بإسناد صحيح إلا رجلا واحدا، وهو سعد بن سعيد الأنصاري أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، فض

ن في "البدر المنير"؛ هذا الحديث رواه أحمد في "مسنده" وأبو داود وابن ماجه والبيهقي في سننهم، من حديث عائشة بإسناد صحيح، وسعد بن سعيد الأنصاري المذكور في إسناده من فرسان مسلم.

دل على أن من وجوه توثيق الراوي احتجاج أحد الشيخين أو كلاهما به. فمذهب أهل العلم فيمن احتج به الشيخان أو كلاهما، كان ذلك توثيقا له.

- ولذا فاحتجاج الإمام مسلم بسعد بن سعيد بن قيس الأنصاري في الصحيح وتسليم أئمة الجرح والتعديل له، يرد قول من ضعفه، ويزيد النفس اطمئنانا إلى هذا القول؛ عندما نجد كثيرا من أئمة الجرح والتعديل
- ولذا ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء، وقال عنه: "أحد الثقات"[29].
- وذكره الذهبي أيضا في الكاشف وقال عنه: "صدوق"[30].

يم في تعليقه على سنن أبي داود: "ثقة صدوق".

يث[31].

ال أن نقول: إنه ضعيف الحديث، والله أعلم.

تبين براءة الإمام مسلم من اتهامه بالرواية عن الضعفاء؛ فضلا عن المتروكين.

مة:

- إن القول بأن الإمام مسلما قد روى عن الضعفاء قول مردود؛ إذ إنه قد روى عن الطبقة الثانية وليس في ذلك عيب؛ فقد يروي عن راو ضعيف عند غيره ثقة عنده، ولا يقال: الجرح مقدم على التعديل، أو أن معروف عند أهل العلم بالحديث وعند من له بصيرة بهذا الأمر أن للإمامين الجليلين البخاري ومسلم شروطا خاصة وعالية قد وضعاها في ضبط المتون وانتقاء رجال الأسانيد.

إمام مسلم عن راو ثقة عنده، بينما يرى غيره أنه غير ثقة، ولكن الجرح فيه ليس مفسرا، ولا يقبل الجرح إلا إذا كان كذلك؛ ولذا لا يلتفت إلى مثل هذا.

حيين ابن معين، وابن سعد، وابن عمار الموصلي، وأحمد بن صالح، والعجلي، والدارقطني، وابن حبان، وابن عدي، وابن شاهين، وروى له شعبة، وشيوخ شعبة عامتهم جياد.

وجوه توثيق الراوي احتجاج أحد الشيخين أو كلاهما به، فاحتجاجهم يعد توثيقا لمن احتجا به، وما دام الإمام مسلم قد احتج بسعد بن سعيد الأنصاري وروى عنه، فإنه يدفع باحتجاجه ما تكلم به فيه.

حمد والنسائي ومن تابعهما لسعد بن سعيد ليس مفسرا، كما يمكن توجيه تضعيفهم على أنه ضعف نسبي بالنسبة إلى أخويه يحيى وعبد ربه، وأما إذا كان هذا التضعيف لبعض رواياته التي أنكرت، فليس ذلك معتبرا

يد الأنصاري رتبة عن الثقة، لتضعيف أحمد والنسائي له، فإنه لا ينزل عن درجة حسن الحديث؛ لذا فهو صدوق حسن الحديث، ولا يجوز ألبتة وصمه بالضعف.

المراجع:

يت، ط1، 1427هـ/2007م.

ترمذ1 ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/131).

ياض2 ط4، 1426هـ/ 2005م، (2/613).

رور3 ط1، 1408هـ/ 1988م، (1/513).

عم4 سلاح التعديل والترجيح عند الإمام مسلم لأحكم غزاي الكبيسي، ط1، 1427هـ/ 2007م، ص135.

رور5 ط1، 1411هـ/1991م، (1/141).

رور6 ط1، 1411هـ/1991م، (2/163).

وبل7 ط1، 1427هـ/ 2007م، ص136.

وت8 ط1، 1406هـ/1986م، (1/191).

رور9 ط2، 1998م، (3/280).

كوي10 ط1، 1427هـ/ 2007م، ص137.

[11]. سنن الترمذي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، د. ت، (3/133).

كوي12 ط1، 1427هـ/ 2007م، ص137.

كوي13 ط1، 1427هـ/ 2007م، ص144.

سول14 ط3، 1418هـ، ص82.

ريا15 ط2، 1406هـ، (1/380).

كوي16 ط1، 1427هـ/ 2007م، ص145: 147 بتصرف.

[17]. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (1/535،534).

يرو18 ط7، 1410هـ/ 1990م، (13/233).

[19]. معرفة الرجال، يحيى بن معين، مطبوعات مجمع اللغة العربي، دمشق، د. ت، (1/96).

[20]. بيروت، ط1، (4/84).

[21]. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002م، (7/519).

[22]. منورة، ط1، 1405هـ/ 1985م، (1/390).

[23]. القاهرة، ط1، 1393هـ/ 1973م، (6/379).

[24] . صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنهم، (20/ 104)، رقم (10445). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

[25]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب : مواقيت الصلاة، باب: ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها، (2/77)، رقم (593).

[26] . صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الجنائز، باب: في الحفار يجد العظم هل ينتكب ذلك المكان، (9/18)، رقم (3205). وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم (2746).

[27]. المجموع شرح المهذب، النووي، دار الفكر، بيروت، د. ت، (5/300).

[28]. الكويت، ط1، 1427هـ/ 2007م، ص140،143.

[29]. بيروت، ط7، 1410هـ/ 1990م، (5/482).

[30]. جدة، ط1، 1413هـ /1992م، ص428 .

[31]. الكويت، ط1، 1427هـ/ 2007م، ص152 بتصرف.